الفصل السابع

خطاب آخر .. والتفاف جديد
(في الذكرى السادسة للانقلاب)

في منتصف شهر أغسطس ١٩٧٥ كشف النظام النقاب عن **محاولة انقلابية عسكرية جديدة** تهدف إلى الإطاحة به. لم تكن هذه المحاولة هي الأولى [٨٦] منذ قيام انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ م. غير أن هذه المحاولة تميزت بأن جلّ المتهمين بالاشتراك في تدبيرها هم من أعضاء تنظيم الضباط الوحوديين الأحرار [٨٧] (١٣ ضابطا) الذين لعبوا دوراً بارزاً في انقلاب سبتمبر وفي المجيء بالقذافي إلى السلطة فضلاً عن اشتراك أربعة من أعضاء مجلس قيادة فيها هم الرواد بشير الصغير هوادي، وعوض حمزة، وعبد المنعم الهوني وعمر عبد الله المحيشي.

الذي يعنينا من أمر هذه المحاولة في هذا المقام، هو ما ورد على لسان أحد قادتها وهو الرائد **عمر عبد الله المحيشي** حول أسباب تلك المحاولة. لقد كشف الرائد المحيشي في صحيفة " **صوت الشعب الليبي** "، التي كان يصدرها من القاهرة بعد تمكنه من الوصول إليها في أعقاب فشل تلك المحاولة، عن تلك الأسباب التي بلغت **أحد عشر سبباً** يعنينا منها في هذا السياق **أولها** الذي صاغه على النحو التالي:

> **" الفردية المطلقة (من قبل القذافي) مع انعدام التشاور وتحميل مسئولية أعماله الفردية ... وقراراته التعسفية الصادرة على هيئة قوانين إلى ما يسمى " مجلس قيادة الثورة " الذي انقطعت اجتماعاته منذ أكثر من سنتين، والذي لم يجتمع بشكل منتظم منذ بداية الثورة في الأول من سبتمبر ١٩٦٩. وحتى هذه الاجتماعات التي كانت تعقد وفقاً لمزاج القذافي، كان يرفض أن يكون لها " محضر اجتماعات مكتوب " كي يمارس هيمنته بشكل كامل على مقدرات الشعب "**

---

٨٦ كانت هناك المحاولات المنسوبة إلى أحد ضباط معسكر البركة (١٩٦٩) والأخرى المنسوبة إلى المقدمين آدم الحواز وموسى أحمد وزيري الدفاع والداخلية في أول وزارة للانقلاب (١٩٦٩) ومحاولات سبها والأبيار وتنظيم ضباط الصف (١٩٧٠).

٨٧ سبق لعدد من أعضاء هذا التنظيم أن اتهموا من قبل القذافي بالضلوع في محاولات تستهدف الإطاحة بنظامه منهم النقيب أمحمد أحمد الحاراتي والنقيب عطية موسى الكاسح ولقد لقى الاثنان مصرعيهما في حادثي سيارة مدبرين الأول في أكتوبر ١٩٧٠ والثاني في نوفمبر من العام نفسه. ومن هؤلاء أيضاً النقيب أمحمد أبو بكر المقريف عضو مجلس قيادة الثورة الذي لقى مصرعه هو الآخر في حادث سيارة مدبر بتاريخ ١٩٧٢/٨/٢١.

القذافي يكتشف وجود الدستور !

لم يقتصر رد فعل القذافي لهذه المحاولة الانقلابية، مثل سابقاتها، على اعتقال العشرات من ضباط القوات المسلحة الليبية وتعريضهم لأشد أنواع التعذيب تمهيداً لتقديمهم إلى المحاكمة [٨٨]، بل تجاوزه إلى إصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ١٨ أغسطس ١٩٧٥ أدخل بموجبه تعديلات واسعة على أحكام قانون العقوبات [٨٩]. والذي يعنينا من هذه التعديلات تلك المواد التي أشارت إلى **رئيس الدولة والدستور والنظام الدستوري ومبادئ الدستور** لأول وآخر مرة في القوانين التي صدرت عن النظام الانقلابي، ونعني بها المواد (١٩٥) و (١٩٦) و (٢٠٤) و (٢٠٧).

فالمادة (١٩٥) التي حملت عنوان " **إهانة السلطات الدستورية أو الشعبية** " نصت على:

> " **يعاقب بالسجن كل من أهان رئيس الدولة أو السلطة الشعبية أو الحكومة أو إحدى الهيئات القضائية أو القوات المسلحة أو أهان علانية الشعب العربي الليبي أو شعار الدولة أو علمها** "

أما المادة (١٩٦) التي حملت عنوان " **الاعتداء على الدستور** " فقد نصت:

> " **يعاقب بالإعدام كل من شرع بالقوة أو بغيرها من الوسائل التي لا يسمح باستعمالها النظام الدستوري، في تغيير الدستور أو شكل الحكم.**"

أما المادة (٢٠٤) التي حملت عنوان " **الاعتداء على السلطات الدستورية** " فقد نصت:

> " **يعاقب بالإعدام كل من ارتكب فعلاً يرمي إلى منع رئيس الدولة أو السلطة الشعبية أو الحكومة منعاً كلياً أو جزئياً من مزاولة أعمالهم أو مباشرة سلطاتهم المخولة لهم قانوناً ولو كان المنع مؤقتاً.** "

أما المادة (٢٠٧) التي حملت عنوان " **الترويج لأي عمل ضد نظم الدولة** " فقد نصت فقرتها الأولي على أن:

> " **يعاقب بالإعدام كل من روّج في البلاد بأي طريقة من الطرق نظريات أو مبادئ ترمي لتغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو لقلب نظم الدولة الأساسية السياسية والاجتماعية**

---

٨٨ راجع ما ورد حول هذه المحاولة بالتفصيل في كتاب " ليبيا منذ انقلاب سبتمبر " للمؤلف تحت الإعداد.

٨٩ راجع ما ورد حول هذا التعديل بالفصول الأربعة الأخيرة من هذا الباب.

والاقتصادية أو لهدم أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية باستعمال العنف والإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ... "

من الثورة إلى الدولة

لم يقتصر رد فعل القذافي على محاولة أغسطس ١٩٧٥ الانقلابية على ما أوردناه في البند السابق. فقد تجاوزه إلى استغلال أجواء الإرهاب والرعب والخوف الذي خلقته الاعتقالات الواسعة والتعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات، ليوغل في فرديته وتسلطه ولينسف كل أمل في العودة بالبلاد إلى حياة دستورية ديمقراطية .. وليعلن ألا وجود للدولة بعد .. فالبلاد في حالة ثورة وستظل كذلك لسنوات مديدة. وغير محدودة هي مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة. وقد انتهز القذافي فرصة الذكرى السادسة للانقلاب (١٩٧٥/٩/١) ليعلن عن هذه الأفكار ويفصح عن هذه النوايا بكل رعونة ووقاحة، كما يتضح من المقتطفات التالية التي وردت بذلك الخطاب [٩٠] :

" لقد أصبح راسخاً في اعتقاد **الملايين من البشر**، من العرب والمسلمين والأجانب .. أن **يوم الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩** ليس بيوم عادي **في حياة العالم المعاصر** .. بل هو ميلاد ثورة حقيقية، **رغم أنها مازالت في مهدها ...**"

" أقول لازالت في مهدها .. لأن **السنوات الست** التي هي عمر الثورة حتى الآن، **لا تساوي حتى لحظة** في عمر طفل مثلا .. إذا ما قيست تلك المدة في عمر الأمم والشعوب **والرسالات العظيمة**..."

" إن **رسالة الإسلام** ... تكاملت أسسها النظرية ووضع كتابها الذي يدون مفهومها بعد **ثلاثة وعشرين عاماً** ...

وإن **الثورة البلشفية** .. التي قامت على أساس تحقيق الشيوعية .. تعتبر في نظر العالم البلشفي كله، **أنها مازالت في بدايتها** رغم مرور أكثر من **خمسة وخمسين عاماً** على قيامها .. ولازالوا يعتبرون هذه المدة التي تزيد على **نصف قرن** من الزمان **مرحلة انتقالية**، وقد تمتد إلى أضعاف هذه المدة دون أن تحقق هدفها النهائي ألا وهو الشيوعية "

" إن **ست سنوات** من عمر الجمهورية العربية الليبية .. هذه الجمهورية التي قامت على إثر ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة .. **هذه السنوات الست ليست كافية للحكم على شجرة فاكهة** .. فما بالكم على جمهورية، على دولة جديدة .. **على رسالة ثورية عظيمة كثورة الفاتح من سبتمبر** .. "

---

٩٠ السجل القومي، المجلد السابع ١٩٧٦/٧٥ الصفحات (١٩١ – ٢٢٣).

إذن فخلاصة هذه الفقرات أن " ثورة الفاتح من سبتمبر هي " **ثورة عظيمة** " ومن ثم فإن الحكم على إنجازاتها يحتاج إلى عشرات السنين .. والسنوات الست الماضية لا تساوي شيئا وليست كافية للحكم على هذه الثورة العظيمة.

بعد هذه المقدمة المغلوطة والمؤسسة على فرضية مقلوبة [٩١] ليس لها ما يسندها خاطب القذافي مستمعيه ومشاهديه متحدثاً لأول مرة عن " **المرحلة الانتقالية** " بين " **الثورة** " و " **الدولة** " قائلاً:

" يجب أن يكون واضحا لديكم أن **المرحلة الانتقالية من الثورة إلى الدولة** التي ستنبثق عن الثورة، لابد أن **تمتد عشرات السنين**، وإن مرحلة الانتقال **يقودها جيل أو أكثر**، وليس بمجلس أو فرد كما يتوهم البعض منكم أو من خارجكم .. "

" .. إن **المرحلة الانتقالية** هي المدة اللازمة لتطبيق **فلسفة الثورة** على الواقع، هي المدة التي لابد أن نصل في نهايتها إلى إتمام عملية " **البناء الثوري** " ليبدأ بعده " **التطور الطبيعي العادي** " [٩٢].

" إن **المرحلة الانتقالية** هي التي تتم خلالها **عملية البناء للمجتمع الجديد**[٩٣] الذي ننتقل به من الثورة إلى الدولة، الذي يبدأ بعده **التطور الطبيعي العادي.** "

" إن **المرحلة الانتقالية** هي التي يكتمل خلالها بناء المجتمع الجديد .. وبوضوح أكثر هي التي لابد أن يتم خلالها **سدّ كل ضروريات الحياة الجديدة** للشعب العربي الليبي على الأقل [٩٤] .. إن لم تكن **الكماليات فعلى الأقل الضروريات**، لابد أن **تستكمل استكمالاً أساسياً وكاملاً** في المرحلة الانتقالية [٩٥] "

---

٩١ إذن ما الذي يبرر وصف " ثورة الفاتح " بأنها عظيمة إذا لم تكن لها إنجازات تبرر هذا الوصف؟! إن مجرد الإستيلاء على السلطة من خلال انقلاب تآمري لا يمكن أن يوصف – بأي حال من الأحوال – بأنه ثورة وثورة عظيمة. ولسوء حظ القذافي أن الأمد طال بانقلابه أكثر من ستة وثلاثين عاما ولم يستطع أن يحقق أي إنجازات حقيقية يمكن أن تبرر وصف انقلابه بالثورة العظيمة.

٩٢ لعله يقصد بهذا الدولة بدستورها الدائم ومؤسساتها الدستورية.

٩٣ أي أن عملية بناء المجتمع الجديد سوف تقوم على أساس " فلسفة الثورة " و" باساليب ثورية " واستنادا إلى " الشرعية الثورية ".

٩٤ هل يحتاج توفير الأساسيات والضروريات لشعب مثل الشعب الليبي بتعداده القليل وثرواته الهائلة يحتاج إلى كل هذه الفلسفة وإلى " ثورة عظيمة " و " مرحلة انتقالية " أم أنه لا يحتاج إلا إلى دولة يحكمها النظام والقانون .. وهل احتاجت الدول التي وفرت لشعوبها كل ضرورياتها وحتى كمالياتها كل هذه الهرطقة والدجل ؟!

٩٥ يبدو أن دفع المرتب الشهري للموظف وتوفير السكن والخدمات الطبية والتعليمية والاجتماعية الأخرى خارجة عن مفهوم القذافي لضروريات وكماليات الحياة !

وبعد أن ينتهي القذافي من تعريف " **المرحلة الانتقالية** " لا يفوته أن يؤكد للشعب الليبي أن هذه المرحلة بدأت من لحظة إلقائه لخطابه.

" .. **إذن مرحلة الانتقال هذه التي أعلنها الآن ...** "

وبدون أن يكترث القذافي بأن يوضح لمستمعيه ومشاهديه .. إذا كانت " المرحلة الانتقالية " من الثورة إلى الدولة قد بدأت مع لحظة إلقاء ذلك الخطاب .. فماذا عن السنوات الست الماضية التي سبقت ذلك الخطاب ؟ ما هو تصنيفها الثوري ؟ وفي أي عداد هي من وجهة نظر الفقه الثوري وفلسفة الثورة والشرعية الثورية ؟!

وإذا كانت المرحلة الانتقالية قد بدأت يومذاك .. فمتى تنتهي ؟

لا يترك القذافي مستمعيه في حيرة .. ويؤكد لهم:

" .. **يجب** أن يكون واضحاً لديكم أن المرحلة الانتقالية من الثورة إلى الدولة ... لابد أن تمتد **عشرات السنين** ... هي المدة اللازمة لتطبيق فلسفة الثورة على الواقع.. هي المدة التي لابد أن نصل في نهايتها إلى إتمام عملية البناء الثوري ليبدأ بعدها التطور الطبيعي العادي "

هكذا .. عشرات السنين دون تحديد إلى أن تتم " عملية البناء الثوري " أو " المجتمع الجديد " .. ولكن من الذي يقرر متى تتم هذه العملية ؟ أو يقرر أنها قد تمت وبالتالي تنتهي المرحلة الانتقالية ؟

بالطبع فإن القذافي لم يقم بالتوضيح ولم يبين علامات نهاية هذه المرحلة [٩٦] .. على أنه من جهة أخرى لم يتردد في التأكيد في الخطاب ذاته على أن المرحلة الانتقالية التي بدأت في ذلك اليوم وتمتد عشرات السنين، ليست **موضوع جدل أو نقاش**، فهي أمر مفروغ منه:

" .. **إذن المرحلة الانتقالية لابد منها، ولا بديل عنها، ولا مناقشة فيها، لأنها ليست محل اختيار، بل هي مترتبة بالضرورة على قيام الثورة..**"

أي أنها أمر قَدَري .. ولا يملك الشعب الليبي بشأنها أي اختيار سوى القبول والتسليم .. والإذعان ..

---

٩٦ من الواضح أن القذافي نسى ما سبق أن قاله في الجلسة الختامية للمؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي قبل أقل من عام على ذلك التاريخ وتحديداً يوم ١٩٧٤/١١/٩ بأن " ... إن **التغيير الجذري** داخل الجمهورية العربية الليبية رائع بالفعل .. **وإنني على يقين من أن القضايا الوطنية ستحل نهائياً خلال عشر سنوات** ". راجع يوميات ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة من إعداد أمانة الإعلام والثقافة. المجلد (٤) الفقرة (٢٥١). عام ١٩٧٨.

ولا يكتفي القذافي بذلك، فهو يعود في خطابه للتأكيد على **تفرّد وسلامة التجربة الديمقراطية** في ليبيا:

" أقول إن تجربتنا هذه .. **تجربة فريدة في العالم .. لأن المراحل الانتقالية** في الثورات في أي مجتمع تُعتبر هي المرحلة التي يُحكم فيها **نيابة عن الشعب .. هي المرحلة التي يعتبر فيها الشعب غائباً، هي مرحلة التسلط وكبت الحريات** .. ولكن تجربتنا هذه **تبدأ من أول يوم بإقحام الشعب وكل فرد فيه في عملية تأسيس التجربة الديمقراطية الشعبية الجديدة** " [٩٧]

وربما لكي يؤكد القذافي سلامة وتفرّد التجربة الديمقراطية في ليبيا نجده يوجه جزءاً كبيراً من خطابه إلى **توعّد وتهديد** الذين يوجهّون الانتقادات إلى توجهات النظام وسياساته خلال هذه المرحلة الجديدة، مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة، كما يتضح من المقتطفات التالية:

" .. إن النقد من أجل إنجاز عملية التحول الثوري بنجاح، هو **نقد مطلوب ومباح** .. أما **النقد التشكيكي** لهذه العملية هو نقد **مرفوض ومحرّم** لأنه هدامٌ .. أما المعارضة للأسلوب الذي يعرقل عملية التحول الثوري هي المعارضة المطلوبة والمباحة .. **أما معارضة عملية التحول ذاتها هي المعارضة المحرمة والتي ستسحق دون هوادة** .. [٩٨] "

" .. ومن الواجب المحتم علينا في المرحلة الانتقالية .. وحتى الوصول إلى مرحلة التطور العادي التي ترسخ فيها الديمقراطية نهائياً (بعد عشرات السنين)، من الواجب المحتم علينا، وحرصاً على المصالح الحيوية للشعب الليبي أن **نمحق محقاً كاملاً** أي محاولة **غير ديمقراطية**[٩٩] (؟!) وأن **نسحق بلا رأفة أي معارضة، وأن نرفض رفضاً قاطعاً أي تسلط فاشي على الحياة المدنية** .. وإن الفاشيين [١٠٠] لا عقوبة لهم إلا **السحق الكامل** .. نحن نستطيع أن نتحدى ونستطيع أن نبطش **البطشة الكبرى** [١٠١] .. "

---

٩٧ إذا كانت المرحلة الانتقالية لم تبدأ إلا ذلك اليوم، فمن أين جاء بهذه الأحكام والأوصاف ؟ أما إذا كان يتكلم عن المرحلة التي سبقت ذلك الخطاب فالكل يعلم أنها كانت مرحلة الغياب الكامل للشعب ومرحلة التسلط والاستبداد وكبت الحريات المطلق .. إنه الاستخفاف بعقول الناس.

٩٨ بالطبع لم يبين القذافي من هي الجهة المخولة بأن تحدد ما إذا كان " النقد " موضوع النظر هو من النوع المباح والمطلوب أم كان من النوع المحرّم والهدام .. ومن ثم فالأمر متروك لمزاجه ومزاج الأجهزة الأمنية.

٩٩ بالطبع فإن القذافي هو الذي يحدد ما إذا كانت المحاولة ديمقراطية أم لا ؟! .. والغريب أن القذافي يتحدث كما لو أن نظامه ديمقراطي وممارساته (بما فيها ما جاء في ذلك الخطاب) ديمقراطية.

١٠٠ أما هو فهو ليس بفاشي وليس متسلطاً على الحياة المدنية.

١٠١ أي أنه وضع نفسه في موضع الخالق سبحانه .. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ثم يضيف القذافي:

" خلال المرحلة الانتقالية، توضع **النظرية** وتجرّب وتطبق .. يوضع **المنهج النهائي للمجتمع**، المنهج التعليمي، المنهج السياسي، **وتكتمل صورة الديمقراطية الشعبية**. أي خلال هذه المرحلة سنجرب **نظريتنا الشعبية** ونصمم على نجاحها بإذن الله. "

ثم يزعم القذافي مرة أخرى:

" **وهذا خلاف لكل التجارب التي جرت في العالم، والتي كانت تعتبر المرحلة الانتقالية هي مرحلة غياب الشعب، والحكم نيابة عنه .. تلك هي التجارب الفاشية التسلطية .. أقول إن تجربتنا هذه تجربة فريدة في العالم ..** "

ثم يعود القذافي ليهدد ويتوعد من يجرؤ على توجيه أي نقد لما يجري خلال هذه المرحلة الانتقالية، التي لابد منها ولا بديل عنها ولا مناقشة فيها، حيث إنها ليست محل اختيار وهي مترتبة بالضرورة على قيام الثورة، **فيقول متسائلاً ومجيباً:**

" **لماذا هي انتقالية ؟ .. لأنها انتقال من هذا الواقع السيئ المتخلف** .. إلى الواقع المتقدم .. نحن من **السذاجة ومن الجهل** أن نتكلم عن **التطور العادي الطبيعي** [١٠٢] ونحن مازلنا في هذه **المرحلة المتخلفة** .. هذه المرحلة **مرحلة هدم القديم المهترئ الفاسد** [١٠٣] **وبناء الجديد المتقدم النافع ..** "

ثم يؤسس القذافي على هذه الإجابة التي يتصور أنها واضحة ومقنعة تهديداته وتوعّداته لمن يفكر في توجيه أي انتقاد خلال هذه المرحلة:

" و من ثم فنحن لن نسمح في هذه المرحلة بأي نقد **غوغائي سطحي .. هذا النقد الساذج هو نقد الجهلاء الذي لا مكان لهم في مرحلة التحول، هذا النقد لن يُسمح به في مرحلة التحول الثوري لأنه غبي ساذج جاهل وسطحي لا يدل على تحليل ولا على تعمق ولا على معرفة حتى على المشاكل العادية البسيطة** [١٠٤] **..** "

---

١٠٢ ومن المؤكد أنه يقصد أن نتكلم عن الدستور ومجلس الشعب والانتخابات إلى غير ذلك من مظاهر العودة بالحياة إلى مظاهرها العادية الطبيعية.

١٠٣ من الواضح وبعد مضي أكثر من ٣٦ عاما على الانقلاب أنه لم يبرح مرحلة الهدم وإعادة الهدم..

١٠٤ من الواضح أن القذافي كان يوجه كلامه إلى ما كان يتردد على ألسنة المشاركين في المحاولة الانقلابية ومن بينهم عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الوحدويين الأحرار.

" أما الآن في مرحلة الانتقال .. **لا نسمح لواحد يقول لي تصرف الأموال في الرمال** [١٠٥]، تصرف الأموال في السدر، تصرف أموال في سهل الجفارة، في الوديان في المراعي .. **هذه لابد منها .. هذا النقد الغبي الساذج .. هذا سيقطع لسانه في مرحلة التحول الثوري الجديد .. هذه ليس فيها مزاح.** "

" هذه مرحلة خطيرة، هذه مرحلة حيوية، تتعلق بحياتنا، بمصالحنا الحيوية .. هذه المرحلة **تصرف فيها الأموال** ولابد أن ترتكب فيها أخطاء .. **لابد أن تصرف الأموال**، لابد أن نشتري الآلات وندمرها ونحطمها .. لنتعلم بواسطتها .. ولا نقبل النقد فيه إطلاقاً لأنه نقد غبي ساذج [١٠٦]، أو نقد واحد مريض مضاد للمصلحة الحيوية للشعب الليبي، **وهذا هو الذي سيقطع دابره في مرحلة الانتقال الثوري الجديد ..** "

" .. الآن وفي هذه المرحلة، من الممكن أن **نصرف في مشروع حتى عشرات الملايين** من الدينارات، وممكن بعد كم سنة **يخسر** هذا المشروع .. **هذا لابد منه** .. هذا مقبول .. **هذا ليس بتبذير ولا إسراف ولا خيانة.** [١٠٧] "

" إذن في هذه المرحلة **سنسحق المعارضة سحقاً أكيداً**، في هذه المرحلة **النقد الغوغائي والنقد الحاقد سيُوقف وتُلجم الأفواه بل وتقطع الألسن في مرحلة التحول الثوري**، لأن هذا العمل القاسي هو من مصلحة الشعب الليبي، ومن مصلحة أمتنا العربية التي يشكل الشعب الليبي طليعة فيها .. "

إذن **فخلاصة** ما جاء في هذا الخطاب أنه لا عودة إلى الحياة الطبيعية .. ولا دستور ولا مجلس شعب ولا انتخابات .. ولكن " **مرحلة انتقالية** " من الثورة إلى الدولة سوف تمتد لعشرات السنين دون تحديد، سيتم خلالها " **وضع النظرية** " ويجرى تجريبها وتطبيقها حتى يوضع " **المنهج النهائي** " وتكتمل صورة " الديمقراطية الشعبية ".

---

١٠٥ الإشارة هنا إلى ما كان قد ورد في تقارير ديوان المحاسبة من انتقادات لما كان يجرى من إنفاق سفيه على ما كان يسمى مشروعات التنمية الزراعية.

١٠٦ كان تقرير ديوان المحاسبة قد أشار في تقريره السنوي الذي قدمه إلى مجلس قيادة الثورة في ١٩٧٤/٧/٢٩ إلى ظاهرة " التفريط في المال العام وغياب الحرص عليه .. والذي يتخذ صوراً متعددة منها الكيفية التي يتم بها اقتناء ونقل ومناولة وتخزين واستخدام وصيانة مشتريات الدولة وممتلكاتها من مواد وأثاث وآليات وعقارات ... "

١٠٧ كان ديوان المحاسبة قد تساءل في التقرير ذاته باستنكار عما " يفسر أن تنفق الملايين من الدينارات على بعض المشروعات قبل اكتمال الدراسات الاقتصادية والفنية الخاصة بها، وفي بعض الأحيان دون توافر إمكانيات ومقومات نجاحها ... "

وفضلاً عن ذلك فقد أكد القذافي في خطاب تال ألقاه يوم ١٩٧٥/١٠/١٧ بمنطقة " **العقيلة** " [١٠٨] :

" في مرحلة التحول الثوري .. الاتحادات، والنقابات وكافة الروابط الاجتماعية الأخرى، لا مكان في قيادتها، لأي واحد غير قوي ثورة الفاتح العظيمة .. لا يطمح أي مريض أي جاهل، أي سطحي، أي حاقد، أي واحد من هؤلاء، لا مكان له إطلاقاً في قيادة الجماهير سواء في الاتحادات أو النقابات أو أي روابط أخرى، أو في المؤتمرات الشعبية الأساسية أو في اللجان الشعبية الإدارية .. نحن لن نسمح لأنفسنا ولا لأبنائنا أن يقودنا المرضى، الفاشيون المتسلطون، الحاقدون، الغوغائيون أيضاً .. "

كما صرح القذافي في مقابلة أجرتها معه صحيفة " **التيمبو** " الإيطالية ونشرتها في عددها رقم (٣٠٥) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٩ ما نصه:

" لقد حققنا هذه التجربة في الحكم، وأظهرت لنا أنه لا يمكن أن توجد طريقة أخرى أو شكلاً آخر للديمقراطية غير هذه، لذلك لا يمكننا أن نقبل يوماً على الإطلاق نظم أخرى تختلف عن هذا النظام، إن تجربتنا وحيدة وفريدة في العالم، ولا يمكننا، بالتأكيد، ردها أو الارتداد عنها " [١٠٩]

وتجدر الإشارة إلى أن **مؤتمر الشعب العام** [١١٠] (المؤتمر القومي) أورد في مقدمة قراراته وتوصياته التي أصدرها في جلسته الختامية **يوم ١٨ يناير ١٩٧٦** قراراً يقضي باعتبار خطاب القذافي في العيد السادس للثورة (١٩٧٥/٩/١) " **إطاراً للتحول الاجتماعي ودليلاً للعمل من أجل المستقبل.** " [١١١]

---

١٠٨ السجل القومي، المجلد السابع ١٩٧٦/٧٥ الصفحات (٣١٩ – ٣٢٠).
١٠٩ السجل القومي، المجلد السابع ١٩٧٦/٧٥ الصفحات (٣٣٨ – ٣٤٠).
١١٠ الذي كان يعرف حتى انعقاده في ٥ يناير ١٩٧٦ بالمؤتمر الوطني العام للاتحاد الاشتراكي.
١١١ " يوميات ثورة الفاتح من سبتمبر "، أمانة الإعلام والثقافة، القسم الخامس ١٩٧٦/٧٥ ص (١٦٤) فقرة (٧٤٨).